الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

وحدة التصرف حسب الأهداف

لانجاز مشروع تطوير ميزانية الدولة

المشروع السنوي لأداء مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2021

نوفمبر 2020

المحور الأول: التقديم العام للمهمة	2
1- تقديم إستراتيجية القطاع ومهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	3
2- تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	5
3- تقديم أهداف ومؤشرات أداء مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	7
4- الميزانية وبرمجة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط	8
4-1. تقديم ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة2021	8
4-2. تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	11
المحور الثاني: تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	16
برنامج التصرف في أملاك الدولة	17
1- تقديم برنامج التصرف في أملاك الدولة وإستراتيجيته	18
1-1. خارطة برنامج التصرف في أملاك الدولة	18
1-2. إستراتيجية برنامج التصرف في أملاك الدولة	19
2- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة	22
2-1. تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة	22
2-2. تقديم أنشطة برنامج التصرف في أملاك الدولة	24
3- نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة	27
3-1. ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة	27
3-2. إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج التصرف في أملاك الدولة	31
برنامج حماية أملاك الدولة	32
1- تقديم برنامج حماية أملاك الدولة وإستراتيجيته	33
1-1. خارطة برنامج حماية أملاك الدولة	33
1-2. إستراتيجية برنامج حماية أملاك الدولة	34
2- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج حماية أملاك الدولة	36
2-1. تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج حماية أملاك الدولة	36
2-2. تقديم أنشطة برنامج حماية أملاك الدولة	38
3- نفقات برنامج حماية أملاك الدولة	40
3-1. ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة	40
3-2. إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج حماية أملاك الدولة	44
برنامج القيادة والمساندة	45
1- تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته	46
1-1. خارطة برنامج القيادة والمساندة	46
1-2. إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة	47
2- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج القيادة والمساندة	49
2-1. تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج القيادة والمساندة	49
2-2. تقديم أنشطة برنامج القيادة والمساندة	50
3- نفقات برنامج القيادة والمساندة	51
3-1. ميزانية برنامج القيادة والمساندة	51
3-2. إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج القيادة والمساندة	54
الملاحق	55
بطاقات مؤشرات أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة	56
بطاقة مؤشر أداء برنامج حماية أملاك الدولة	67
بطاقة مؤشر أداء برنامج القيادة والمساندة	71
بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج حماية في أملاك الدولة	74

المحور الأول

التقديـــم العـــام
لمهمة
أملاك الدولة والشؤون العقارية

1. تقديم استراتيجية القطاع ومهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

يتولى قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية مهمة تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص والحرص على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي بهدف توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل واستغلاله في تنشيط الاقتصاد ودفع الحركة الاقتصادية بالبلاد عبر تسوية الوضعيات العقارية وتكوين مدخرات عقارية للأجيال القادمة وإنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص وذلك بتطوير الإطار التشريعي المنظم للقطاع وتكريس قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال التصرّف في ملك الدولة والعمل على انفتاح الوزارة على محيطها الخارجي.

وحيث تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية، فقد تمحورت إستراتيجية القطاع للفترة القادمة حول تثمين دور العنصر العقاري في الدورة الاقتصادية بالبلاد وفي دفع الاستثمار مع دعم وتعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات والموارد الطبيعية وكذلك ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات المتعلقة بترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري.

وتتمثل الأولويات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية في النقاط التالية:

1) **تطوير مساهمة العقار الدولي في دعم الاستثمار:** وذلك عبر تنمية الاستثمار بمختلف الجهات ودعم المستثمرين من القطاعين العام والخاص وتمكينهم من إنجاز مشاريع تهدف إلى خلق الثروات وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي وإحداث فرص الشغل.
2) **معاضدة مجهود الدولة في مجال تشغيل أصحاب الشهائد العليا وغيرهم:** وذلك عبر المساهمة في مجهودات الدولة للحد من بطالة أصحاب الشهادات العليا وغيرهم من العاطلين عن العمل وفتح الآفاق المهنية أمامهم.
3) **حوكمة التصرف في أملاك الدولة:** وذلك عبر مزيد حوكمة التصرف في أملاك الدولة والمال العام عبر كل أوجه الحماية والرقابة الممكنة.

4) **تنشيط برامج تسوية الوضعيات العقارية القديمة:** وذلك عبر التسريع في وتيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الدولية وتوفير مناخ ملائم لدمج أمثل لهذه الأراضي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

5) **جرد و تقييم الأصول الثابتة المادية للدولة:** وذلك عبر جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة، العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة لإدراجها ضمن الموازنة الإفتتاحية للدولة لسنة 2022.

6) **التأهيل الرقمي للخدمات الإدارية والعقارية:** وذلك عبر التأهيل الرقمي لخدمات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للملكية العقارية وتحسين الخدمات بمختلف الهياكل المركزية والجهوية بهدف تحسين مناخ الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة للاستئناس ببعض أهداف التنمية المستدامة، فإنه تم الاعتماد عند إعداد إستراتيجية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على ما جاء بـ:

- مخطط التنمية 2016-2020 في جزئه المتعلق بالمحتوى القطاعي،
- الميزان الاقتصادي لسنة 2020،
- الوثيقة التوجيهية الداخلية المؤرخة في 14 جويلية 2020 حول الأولويات والتوجهات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية للفترة 2021-2023 والمتضمنة لمخرجات كل من:
  - ✓ الهيئة العليا لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2020،
  - ✓ ندوة المديرين الجهويين لأملاك الدولة والشؤون العقارية المنعقدة بتاريخ 26 جوان 2020.

هذا وقد تم تأجيل إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالمشروع السنوي لأداء مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2022، وذلك ليتسنى مزيد التنسيق مع برامج المهمة قصد جرد الفوارق المسجلة بين النساء والرجال على مستوى كل برنامج، وتوضيح التمشي الذي سيتم اعتماده للتقليص فيها، ثم ضبط الإشكاليات ذات الأولوية وتحليل الأسباب والنتائج الرئيسية لهذه الفوارق، وذلك بغية تحديد التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها لمعالجة أسبابها.

2. تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

تشتمل مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على برنامجين عملياتيين وبرنامج القيادة والمساندة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الديوان الوطني للملكية العقارية الذي أصبح يعتبر بمقتضى الأمر الحكومي عدد 758 لسنة 2019 المؤرخ في 19 أوت 2019 منشأة عمومية تخضع لإشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية فقد تم تضمينها كفاعل عمومي متدخل ببرنامج "حماية أملاك الدولة" وذلك نظرا للدعم الذي يقدمه، في جزء من مشمولاته، لهذا البرامج.

البرنامج	المشمولات
التصرف في أملاك الدولة	• إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية، • توظيف الأراضي الدولية الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لها، • دعم التصرف في العقارات الفلاحية وتطوير آليات التعامل مع الرصيد العقاري الفلاحي، • ترشيد اقتناء وتحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري وتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية، • التصرف في ملك الدولة الخاص وتسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة عليه ودعم الاستثمار، • تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
حماية أملاك الدولة	• تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء، • مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام، • إنجاز الاختبارات لفائدة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية، • ضبط الأملاك العمومية، • جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة، العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة بها تحضيرا لإعداد حسابات الدولة كما نص على ذلك القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 ولقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية لإدراجها ضمن موازنة الدولة. **الفاعل العمومي: الديوان الوطني للملكية العقارية** • إقامة الرسوم العقارية تنفيذا للأحكام الصادرة بالتسجيل، • حفظ الوثائق المتعلقة بالعقارات المسجلة، • ترسيم الحقوق والتحملات المتعلقة بالعقارات المذكورة والتنصيص بالرسوم على كل تعديل يطرأ عليها، • تسليم سندات الملكية والشهائد والوثائق الأخرى، • تحرير الصكوك المتعلقة بالعقارات المسجلة حسب الفصل 377 مكرر من مجلة الحقوق العينية، • تقديم استشارات عقارية وتكوين ومساندة الهياكل المتدخلة في المجال العقاري.
القيادة والمساندة	تقديم الدعم والمساندة للبرنامجين العملياتيين المكونين لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

خارطة البرامج

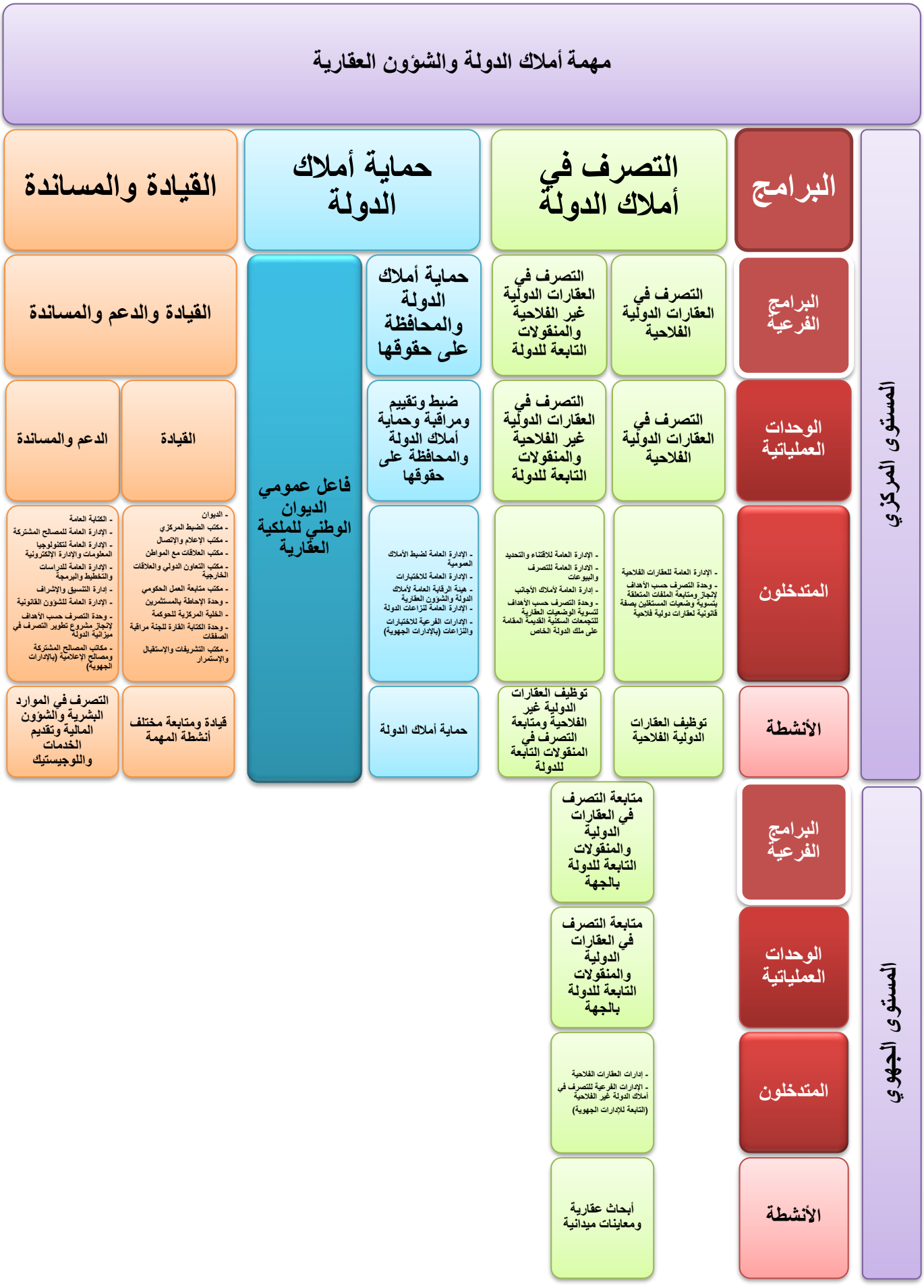

3. تقديم أهداف ومؤشرات أداء مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

لتحقيق إستراتيجية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، تم تحديد أهداف ومؤشرات أداء كل برنامج طبقا لما هو مفصل بالجدول التالي:

جدول عدد 1:

حوصلة أهداف المهمة ومؤشرات الأداء

البرامج	الأهداف	مؤشرات الأداء
البرنامج عدد 1: التصرف في أملاك الدولة	**الهدف 1.1:** ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة	نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية
		نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية
		نسبة توفير الرصيد العقاري
البرنامج عدد 2: حماية أملاك الدولة	**الهدف1.2:** ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها	نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	**الهدف 1.9:** حسن القيادة والتصرف في الموارد	فاعلية برنامج القيادة والمساندة

4. الميزانية وبرمجة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط:

4-1. تقديم ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2021:

قدرت ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2021 بـ 75,500 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 2,148 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 (73,352 م د) وتمثل الزيادة نسبة 2,93 %.

➢ **توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب البرامج:**

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2021 على البرامج الثلاثة على النحو التالي:

- **برنامج التصرف في أملاك الدولة**: تمثل ميزانية هذا البرنامج المقدرة بـ 16,983 مليون دينار نسبة 22,49 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- **برنامج حماية أملاك الدولة**: تمثل ميزانية هذا البرنامج المقدرة بـ 33,036 مليون دينار 43,76 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- **برنامج القيادة والمساندة**: تمثل ميزانية هذا البرنامج المقدرة بـ 25,481 مليون دينار نسبة 33,75 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

➢ **توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب طبيعة النفقة:**

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:

- **نفقات التأجير:** مثلت الإعتمادات الجملية المرصودة للتأجير والمقدرة بـ 55 مليون دينار نسبة 72,85 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وحققت بذلك زيادة قدرها 3,850 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 (51,150 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة 7,53 %.

- **نفقات التسيير:** مثلت الإعتمادات الجملية المرصودة للتسيير والمقدرة بـ 7,010 مليون دينار نسبة 9,28 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وسجلت بذلك نقصا قدره 659 ألف دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 (7,669 مليون دينار) ويمثل هذا النقص نسبة 8,59 %، علما بأن هذا النقص يعود إلى التقليص في الاعتمادات المخصصة لصندوق ضمان ضحايا حوادث المرور من 3 مليون دينار سنة 2020 إلى 2,2 مليون دينار سنة 2021.

- **نفقات التدخلات:** مثلت الإعتمادات الجملية المرصودة للتدخلات والمقدرة بـ 833 ألف دينار نسبة 1,10 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ويمثل هذا المبلغ نفس الإعتمادات المرصودة لنفقات التدخلات بقانون المالية لسنة 2020.

- **نفقات الاستثمار:** مثلت الإعتمادات الجملية المرصودة للاستثمار والمقدرة بـ 12,657 مليون دينار نسبة 16,76 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وسجلت بذلك نقصا قدره 1,043 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 (13,700 مليون دينار) ويمثل هذا النقص نسبة 7,61 %، علما بأن هذا النقص يعود إلى تقليص موارد صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري من 10 مليون دينار سنة 2020 إلى 8 مليون دينار سنة 2021، وفي المقابل تم الترفيع في الاعتمادات المخصصة لمشاريع الاستثمار من 3,7 مليون دينار سنة 2020 إلى 4,657 مليون دينار سنة 2021 وذلك عبر ترسيم المشاريع التالية:

- مراقبة السيارات الإدارية،
- إحصاء أملاك الدولة،
- تقييم الأصول الثابتة.

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2021 حسب البرامج وطبيعة النفقة *

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج / الأقسام	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
التصرف في أملاك الدولة	15 956	207		820		16 983
حماية أملاك الدولة	21 204	2 982		8 850		33 036
القيادة والمساندة	17 840	3 821	833	2 987		25 481
المجموع	**55 000**	**7 010**	**833**	**12 657**		**75 500**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 1:

توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لسنة 2021 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

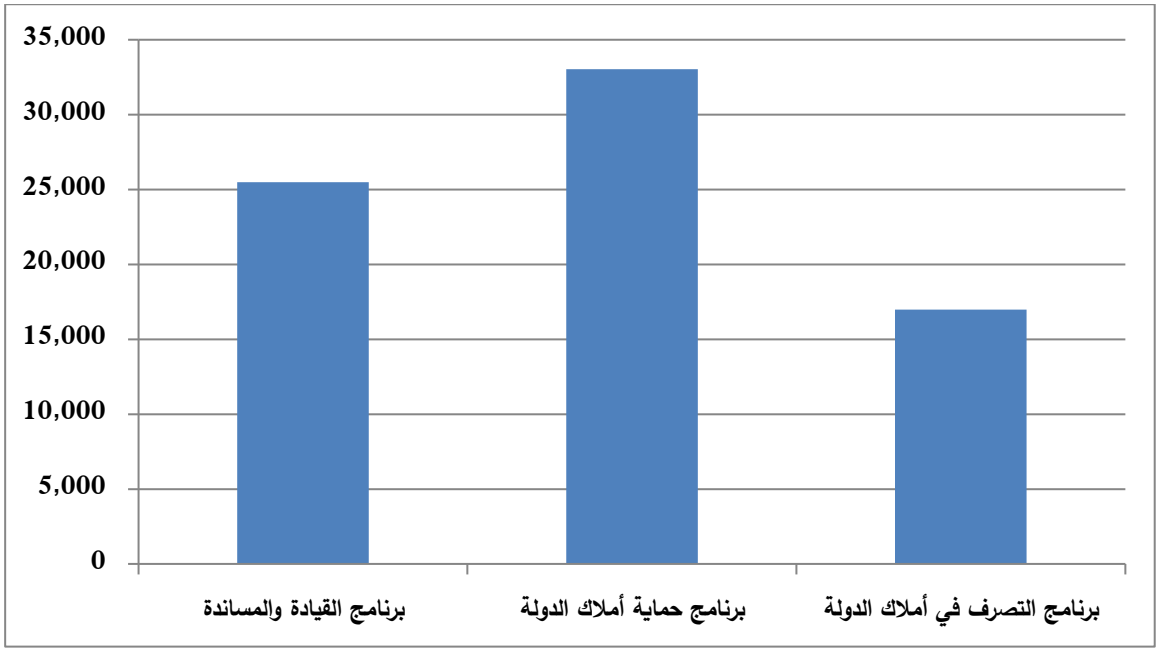

2-4. تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

من المنتظر أن تبلغ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2022 ما قدره 79 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ 4,64 % مقارنة بميزانية سنة 2021،

كما ينتظر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2023 ما قدره 82 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ 3,80 % مقارنة بميزانية سنة 2022.

➢ **توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط حسب طبيعة النفقة:**

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط (2021-2023) حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:

- **نفقات التأجير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2021 بـ 55 مليون دينار، أي نسبة 72,85 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2022 ما قدره 57,542 مليون دينار، أي نسبة 72,84 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 4,62 % مقارنة بسنة 2021،

كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 59,661 مليون دينار، أي نسبة 72,76 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 3,68 % مقارنة بسنة 2022.

- **نفقات التسيير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2021 بـ 7,010 مليون دينار، أي نسبة 9,28 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2022 ما قدره 7,213 مليون دينار، أي نسبة 9,13 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 2,90 % مقارنة بسنة 2021،

كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 7,419 مليون دينار، أي نسبة 9,05 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 2,86 % مقارنة بسنة 2022.

- **نفقات التدخلات:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2021 بـ 833 ألف دينار، أي نسبة 1,10 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2022 ما قدره 880 ألف دينار، أي نسبة 1,11 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,64 % مقارنة بسنة 2021،

كما ينتظر أن تحافظ هذه النفقات سنة 2023 على نفس الإعتمادات المرصودة لها سنة 2022، غير أن نسبتها ستصبح 1,07 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

- **نفقات الاستثمار:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2021 بـ 12,657 مليون دينار، أي نسبة 16,76 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2022 ما قدره 13,365 مليون دينار، أي نسبة 16,92 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,59 % مقارنة بسنة 2021،

كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 14,040 مليون دينار، أي نسبة 17,12 % من النفقات الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,05 % مقارنة بسنة 2022.

➢ **توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط حسب البرامج:**

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط (2021-2023) على البرامج الثلاثة على النحو التالي:

- **برنامج التصرف في أملاك الدولة**: تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2021 بـ 16,983 مليون دينار، أي نسبة 22,49 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2022 ما قدره 17,765 مليون دينار، أي نسبة 22,49 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 4,60 % مقارنة بسنة 2021،

كما ينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2023 ما قدره 18,490 مليون دينار، أي نسبة 22,55 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 4,08 % مقارنة بسنة 2022.

- **برنامج حماية أملاك الدولة**: تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2021 بـ 33,036 مليون دينار، أي نسبة 43,76 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2022 ما قدره 34,450 مليون دينار، أي نسبة 43,61 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 4,28 % مقارنة بسنة 2021،

كما ينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2023 ما قدره 35,560 مليون دينار، أي نسبة 43,37 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 3,22 % مقارنة بسنة 2022.

- **برنامج القيادة والمساندة**: تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2021 بـ 25,481 مليون دينار، أي نسبة 33,75 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2022 ما قدره 26,785 مليون دينار، أي نسبة 33,91 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,12 % مقارنة بسنة 2021،

كما ينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2023 ما قدره 27,950 مليون دينار، أي نسبة 34,09 % من الميزانية الجملية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 4,35 % مقارنة بسنة 2022.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للمهمة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	43 085	42 179	47 951	51 150	55 000	57 542	59 661
نفقات التسيير	4 399	3 846	4 551	7 669	7 010	7 213	7 419
نفقات التدخلات	885	788	1 406	833	833	880	880
نفقات الإستثمار	2 778	3 380	3 005	13 700	12 657	13 365	14 040
نفقات العمليات المالية							
بقية النفقات	12 379	15 012	14 744				
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**63 526**	**65 205**	**71 657**	**73 352**	**75 500**	**79 000**	**82 000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**63 526**	**65 205**	**71 657**	**73 352**	**75 500**	**79 000**	**82 000**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى(2021-2023) للمهمة

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
التصرف في أملاك الدولة	6 568	7 184	8 339	20 261	16 983	17 765	18 490
حماية أملاك الدولة	9 715	9 026	10 624	25 694	33 036	34 450	35 560
القيادة والمساندة	47 243	48 995	52 694	27 397	25 481	26 785	27 950
المجموع	**63 526**	**65 205**	**71 657**	**73 352**	**75 500**	**79 000**	**82 000**

المحور الثاني

تقديـــم برامج
مهمة
أملاك الدولة والشؤون العقارية

البرنامج عدد 1: التصرف في أملاك الدولة

اسم رئيس البرنامج: السيد **محمد الحزامي**، المدير العام للعقارات الفلاحية

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج": غرة جانفي 2020

1- تقديم برنامج التصرف في أملاك الدولة واستراتيجيته:

1-1 خارطة برنامج التصرف في أملاك الدولة:

2-1- إستراتيجية برنامج التصرف في أملاك الدولة:

✓ التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

توكل إلى برنامج التصرف في أملاك الدولة مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الوزارة لحسن التصرف في أملاك الدولة قصد توظيفها وتصفيتها وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة.

✓ أهم الإشكاليّات:

- تدخل عديد الأطراف في التصرف في أملاك الدولة،

- غياب المعطيات الدقيقة المتعلقة بأملاك الدولة،

- طول آجال إعادة التوظيف للعقارات الدولية الفلاحية مما يجعلها عرضة للتجاوزات والإهمال،

- وجود بعض الإشكاليات المتعلقة بتضمين الرسوم العقارية وقطع الأراضي غير المسجلة وخصوصا على المستوى الجهوي،

- عدم إمكانية تكثيف عملية الجرد الميداني للعقارات الدولية الفلاحية،

- انخفاض نسق القيام بعمليات الرفع الطبوغرافي،

- طول الآجال التي تستغرقها عملية التسوية العقارية للأراضي المشمولة بحوزة المشاريع العمومية بما يساهم في تعطيل انجاز المشاريع المبرمجة،

- كثرة الهياكل المتداخلة في عملية التسوية العقارية وما يتولد عنه من تأخير في التصفية النهائية للعمليات العقارية والتي قد تتسبب في عدم استصدار أوامر الانتزاع في الآجال المعقولة والمناسبة،

- ارتفاع نسبة الملفات غير المفصولة من قبل لجان الاستقصاء والمصالحة والتي تمت إحالتها على لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية،

- تفويض بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية خصوصا على مستوى إبرام عقود الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية يصطدم بضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى الإدارات الجهوية وخاصة النقص الحاصل على مستوى الإطارات،

- تشعب الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية وتعدد الأطراف المتداخلة،

- صعوبة متابعة تنفيذ الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لقرارات اللجنة الوطنية للتفويت،

- عدم مواكبة النصوص المنظمة لأملاك الأجانب وخاصة لعملية التفويت في العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات لمتطلبات رفع نسق التفويت بما يمكن من تصفية هذا الرصيد بتسوية وضعية الشاغلين وإدخال العقارات المعنية في الدورة الاقتصادية وذلك إحكاما للتصرف فيه في إطار الحفاظ على المال العام، ولتجنيب الدولة مصاريف الإصلاحات والصيانة، علاوة على الأخطار المحتملة باعتبار أن نسبة هامة منه أصبحت متداعية للسقوط، كما أنّ النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بأملاك الأجانب المعتمدة حاليا لا تحتوي ردا على جميع الحالات والوضعيات الشائكـة التي تعرض علـى اللجنة الوطنية للتفويت ممّا يضطرّ اللجنة لإرجاء النظر والبت في بعض الملفات إلى حين استشارة هياكل أخرى والاستئناس برأيها أو توسيع البحث في الوضعيات المعروضة وطلب بعض الوثائق الإضافية ليستند عليها أعضاء اللجنة للبت في الأمر،

- بطئ في عرض الملفات على اللجان الاستشارية: (اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية الفلاحية، اللجنة الوطنية لتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية، لجنة تحديد المساحات القابلة للتسويغ كمقاطع)،

- محدودية الموارد البشرية والوسائل المادية.

✓ المحاور الإستراتيجية:

تم ضبط إستراتيجية برنامج التصرف في أملاك الدولة على المدى المتوسط بالاعتماد على الأولويات والتوجهات الإستراتيجية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وتتمثل في:

- التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة مع تطوير مساهمتها في دعم الاستثمار،

- تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومتساكني التجمعات السكنية المقامة على أراضي دولية وشاغلي أملاك الأجانب،

- معاضدة مجهود الدولة في مجال تشغيل أصحاب الشهائد العليا وغيرهم من العاطلين عن العمل.

✓ **<u>أولويات البرنامج</u>:**

- تسريع إعادة توظيف العقارات الدولية المسترجعة والأراضي الدولية الشاغرة،

- توفير الأراضي الدولية اللازمة لمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة ووضعها على ذمة الباعثين والمؤسسات الناشطين في المجال،

- دفع نسق إنجاز المشاريع الكبرى المعطلة،

- الإسراع في إعادة توظيف المقاسم المخصصة لبرنامج توظيف المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وغيرهم،

- ترشيد التصرف في الرصيد العقاري الراجع للدولة ومتعدد المصادر والنظم القانونية بما يسمح بالرفع من مردوديته،

- التسريع في وتيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الدولية،

- العمل على تحسين الخدمات الإدارية واختصار الآجال،

- إدراج أمثلة الرفع الطبوغرافي بالخارطة الرقمية الخاصة بأملاك الدولة.

2- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة:

لبرنامج "التصرف في أملاك الدولة" هدف استراتيجي وحيد يتمثل في ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة وذلك عبر تدخل مختلف الهياكل الإدارية المركزية والجهوية التابعة للبرنامج كل في مجاله.

الهدف 1-1: ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة:

- **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "التصرف في أملاك الدولة" بالأساس في ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة من عقارات دولية فلاحية وعقارات دولية غير فلاحية ومنقولات تابعة للدولة وذلك بتوظيفها التوظيف الأنسب باتباع آليات موضوعة للغرض يتم تعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك.

- **مرجع الهدف:**

- برنامج التصرف في أملاك الدولة،
- البرامج الفرعية:

1- التصرف في العقارات الدولية الفلاحية (مركزي)،
2- التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة (مركزي)،
3- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهة (جهوي).

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:**

★ بالنسبة لمؤشري "نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية" و"نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية" فإن تحقيق هدف ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بالترفيع في نسبة توظيف العقارات سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع مقارنة بعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك.

★ بالنسبة للمؤشر" نسبة توفير الرصيد العقاري" فإن تحقيق هدف ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بالترفيع في نسبة المساحة المسواة مقارنة بمساحة الطلبات.

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1:

ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1-1-1: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية	نسبة مائوية			44,81	39,40	55,68	61,95	67,70
المؤشر 1-1-2: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية	نسبة مائوية			54,08	58,23	66,79	71,82	74,65
المؤشر 1-1-3: نسبة توفير الرصيد العقاري	نسبة مائوية			30,29	59,15	60	61	62

2-2- تقديم أنشطة برنامج التصرف في أملاك الدولة:

تم تقسيم أنشطة برنامج التصرف في أملاك الدولة إلى ثلاث أنشطة رئيسية وهي:

- **توظيف العقارات الدولية الفلاحية**، ويشمل مختلف العمليات الإدارية والقانونية والفنية التي تقوم بها مختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا للقانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية،

- **توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية ومتابعة التصرف في المنقولات التابعة للدولة**، ويشمل مختلف العمليات الإدارية والقانونية والفنية التي تقوم بها مختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا للنصوص القانونية المعمول بها في المجال،

- **أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية**، تمكن من متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة.

جدول عدد6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج التصرف في أملاك الدولة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة	**نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية % 55,68**	تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري العمل على تدعيم الإدارة بالموارد البشرية والوسائل المادية واللوجستية ليتسنى تنفيذ المهام المناطة بعهدتها كجرد وإحصاء العقارات الراجعة بالملكية للدولة الومضات التحسيسية و الإشهارية التي دعت من خلالها الوزارة المنتفعين بالتسوية إلى تقديم ملفاتهم برمجة أيام دراسية حول سبل تطبيق و توضيح الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 إعداد مذكرات عمل و جلسات عمل لتجاوز بعض الإشكاليات المطروحة التي تعيق عملية التسوية دورية أعمال اللجنة الوطنية الإستشارية وتطبيق ما جاء فيها الحرص على المتابعة للملفات المعطلة وحث المستغلين لبعض العقارات الدولية الفلاحية على إتمام إجراءات التسوية لبعض الوضعيات التي تستوجب ذلك وعند الاقتضاء تفعيل إجراءات التقاضي إنجاز مقررات التخصيص وإتفاقيات منح حق الإرتفاق وحق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية على المستوى الجهوي وذلك في إطار تفعيل الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية الرفع من نسق عملية تضمين الرسوم العقارية خاصة على المستوى الجهوي بخصوص العقارات الدولية الفلاحية ومزيد التنسيق بين الأطراف المتدخلة في عملية تحويز المنتفعين بالمقاسم الدولية الفلاحية خاصة ديوان الأراضي الدولية والإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية للحرص على تحويز المنتفعين في أفضل الآجال التبادل البيني للحصول على شهائد الملكية أو الرسوم العقارية (ادارة الملكية العقارية) أو أمثلة الرسوم العقارية (ديوان قيس الأراضي) مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان	**توظيف العقارات الدولية الفلاحية**	**3 786**

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة	**نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية % 66,79**	تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري تفعيل استغلال التطبيقة الإعلامية الخاصة بالتجمعات السكنية على مستوى الإدارات الجهوية لإعتمادها في إنجاز العقود لاختصار الآجال العمل على استصدار منشور مشترك بين كل من وزارات أملاك الدولة والشؤون العقارية والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والشؤون المحلية والبيئة قصد التسريع في المصادقة على ملفات التقسيم من طرف اللجان الفنية للتقسيمات التنسيق مع الأطراف المتداخلة قصد العمل على تغطية التجمعات السكنية الغير عمرانية بأمثلة تهيئة عمرانية العمل على تشريك السلط المحلية والجهوية في حث المواطنين على تسوية وضعياتهم العقارية	**توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية ومتابعة التصرف في المنقولات التابعة للدولة**	**5 958**
	نسبة توفير الرصيد العقاري % 60	التنسيق مع مختلف الوزرات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الآجال اللازمة لتسوية الوضعيات العقارية التنسيق مع لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية قصد الإسراع في البت في الملفات المعروضة عليها التنسيق مع لجان الإستقصاء والتحديد قصد الإسراع في البت في الملفات المتعلقة بالعقارات المستقصاة التنسيق مع مختلف الجهات الإدارية للتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل	**أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية**	**7 239**

3- نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة:

3-1- ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التصرف في أملاك الدولة 16,983 مليون دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد7:

**ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة حسب طبيعة النفقة*
(اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	7 249	18 807	15 956	-2 851	-15,16
نفقات التسيير		184	207	23	12,50
نفقات التدخلات					
نفقات الإستثمار	1 090	1 270	820	-450	-54,88
نفقات العمليات المالية					
بقية النفقات					
المجموع	**8 339**	**20 261**	**16 983**	**-3 278**	**-16,18**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة

لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

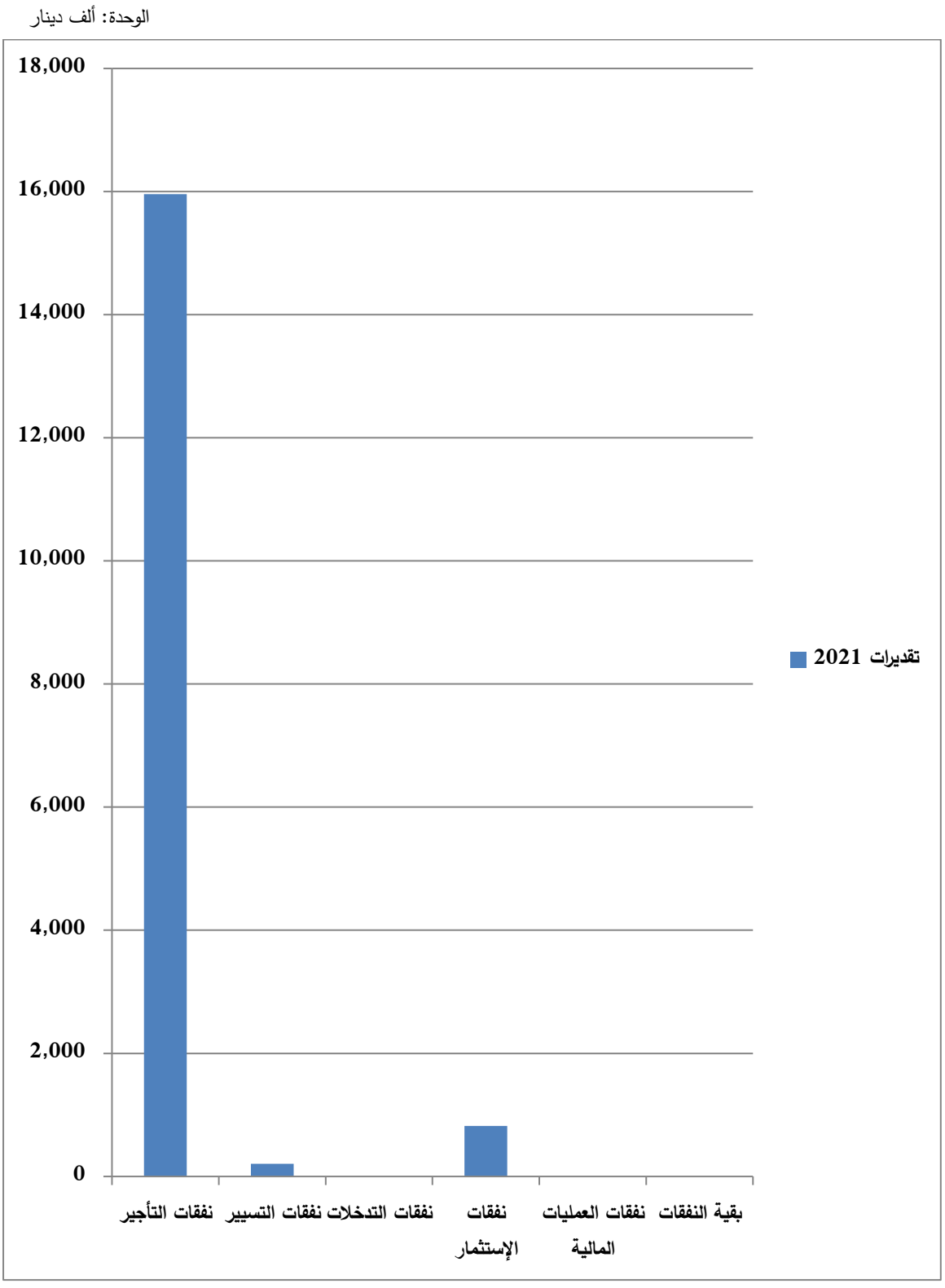

جدول عدد 8:

ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة حسب مآل النفقة *

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2021-2020 المبلغ (1)-(2)	نسبة التطور 2021-2020 النسبة (%) (1)-(2)/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**					
التصرف في العقارات الدولية الفلاحية	توظيف العقارات الدولية الفلاحية	4 812	4 344	3 786	-558	-12,85
التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة	توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية ومتابعة التصرف في المنقولات التابعة للدولة	3 527	5 764	5 958	194	3,37
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**8 339**	**10 108**	**9 744**	**-364**	**-3,60**
البرامج الفرعية الجهوية (24)	**الأنشطة الجهوية**					
متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات	أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية		10 153	7 239	-2 914	-28,70
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة			**10 153**	**7 239**	**-2 914**	**-28,70**
مجموع البرنامج		**8 339**	**20 261**	**16 983**	**-3 278**	**-16,18**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

على الرغم من ارتفاع في نفقات التسيير الخاصة ببرنامج التصرف في أملاك الدولة يقدر بـ 23 ألف دينار، أي بنسبة تطور بـ 12,50 %، فإن النفقات الجملية الخاصة بهذا البرنامج ستشهد سنة 2021 تراجعا ملحوظا فاق 16 % مقارنة بنفقات سنة 2020، ويعزى هذا التراجع خاصة إلى:

- التخفيض في نفقات التأجير يقدر بـ 2,851 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض فاقت 15 %، ويرجع هذا الانخفاض إلى إصلاح توزيع الأجور بين البرامج طبقا لمنظومة إنصاف، خاصة بين برنامج التصرف في أملاك الدولة وبرنامج حماية أملاك الدولة،

- التخفيض في نفقات الاستثمار الخاصة بهذا البرنامج يقدر بـ 450 ألف دينار، أي بنسبة انخفاض فاقت 54 %، وذلك في إطار الضغط على النفقات.

رسم بياني عدد 3:

ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة

لسنة 2021 حسب البرامج الفرعية

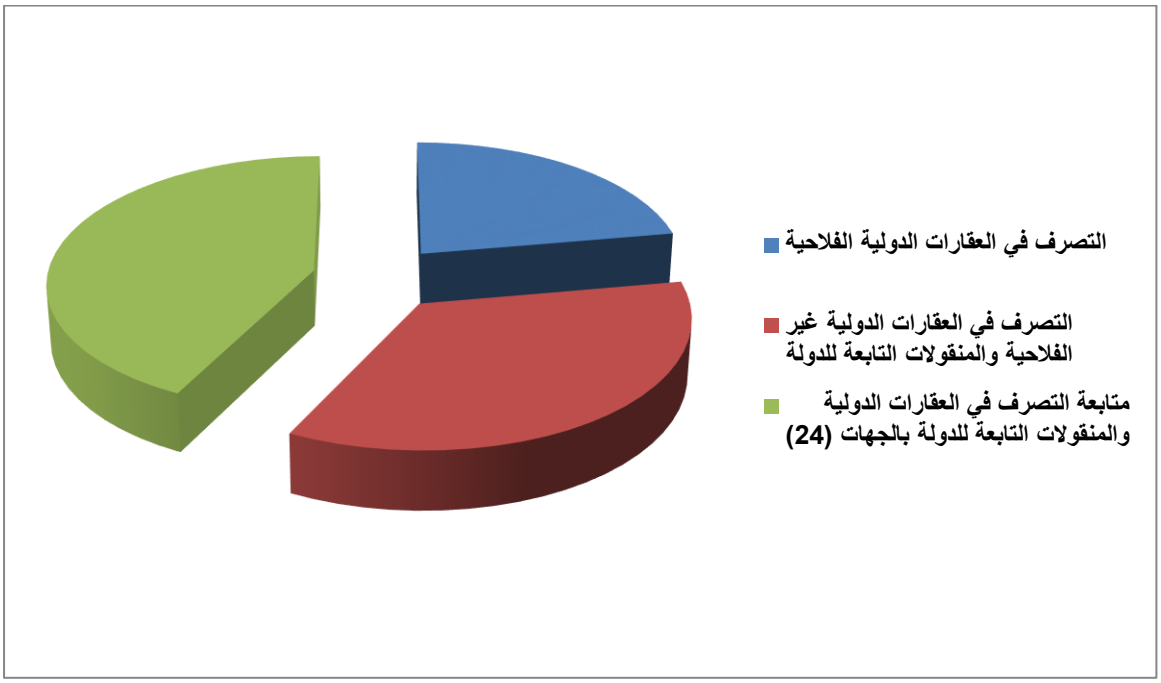

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج التصرف في أملاك الدولة:

تم تقدير نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة على المدى المتوسط 2021-2023 بالاعتماد على المبالغ المضمنة بمكتوب السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار المحدد لأسقف الاعتمادات بميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

جدول عدد9:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023)

لبرنامج التصرف في أملاك الدولة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	5 961	6 581	7 249	18 807	15 956	16 700	17 310
نفقات التسيير				184	207	215	220
نفقات التدخلات							
نفقات الإستثمار	607	603	1 090	1 270	820	850	960
نفقات العمليات المالية							
بقية النفقات							
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**6 568**	**7 184**	**8 339**	**20 261**	**16 983**	**17 765**	**18 490**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**6 568**	**7 184**	**8 339**	**20 261**	**16 983**	**17 765**	**18 490**

البرنامج عدد 2: حماية أملاك الدولة

اسم رئيس البرنامج: السيد **أنور عبده**، المدير العام لضبط الأملاك العمومية

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج": 3 أوت 2020

1- تقديم برنامج حماية أملاك الدولة واستراتيجيته:

1-1- خارطة برنامج حماية أملاك الدولة:

2-1- إستراتيجية برنامج حماية أملاك الدولة:

✓ **التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:**

في إطار سعي الدولة لضمان حماية الممتلكات الفردية والعامة وفي إطار سياسة القطاع للحفاظ ملك الدولة، تندرج استراتيجية البرنامج في حماية هذه الأملاك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ومراقبة استغلالها والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها عندما يتم المساس منها.

ومن خصوصيات هذا البرنامج نوعية التدخلات التي تكتسي صبغة أفقية سواء مع مصالح الوزارة أو مختلف الجهات الإدارية للدولة، هذه التدخلات تؤدي في مجملها إلى هدف واحد وهو حماية ملك الدولة بمختلف الوسائل وفي مختلف المراحل أو ما يعبر عنه بالوقاية الحمائية والوقاية العلاجية.

✓ **أهم الإشكاليات:**

- تدخل عديد الأطراف في مشروع جرد ممتلكات الدولة،
- غياب المعطيات الدقيقة المتعلقة بالأملاك العقارية للدولة والنقص في الموارد المادية والبشرية اللازمتين لضبطها وتقييمها مما ينجر عنه بطء في الإستجابة لطلبات الإختبار،
- إرتفاع التكلفة المادية لعملية الجرد وطول المدة الزمنية اللازمة لإنجاز المطلوب،
- تكليف الهيئة العامة للرقابة بإنجاز العديد من أعمال التفقد غير المبرمجة على غرار الأبحاث والتحريات في العديد من العرائض والشكايات الواردة على الوزارة وهو نشاط يستأثر بأكبر حيز من إمكانيات الهيئة البشرية والمادية بما يؤثر سلبا على نسق إنجاز المهمات المبرمجة سنويا،
- كثرة التعديلات والتغييرات في ملفات بعض المشاريع التي تدخلها الإدارة صاحبة المشروع في تاريخ لاحق لإنتهاء عمليات الإختبار وهو ما يتطلب إعادة إجراء المعاينات الميدانية في حالة عدم تطابق الأمثلة، مما يؤثر سلبا على آجال معالجة بقية الملفات العادية منها والمستعجلة.

✓ **المحاور الإستراتيجية:**

- جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغيرالمنقولة، العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة بها تحضيرا لإعداد حسابات الدولة كما نص على ذلك القانون الأساسي للميزانية عدد

15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 ولقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية لإدراجها ضمن موازنة الدولة،

- تحقيق تدخل ناجع و فعال في مجال حوكمة التصرف في المال العام ومكافحة الفساد وحماية الأملاك العمومية،
- الشروع في إنجاز مهام تقييم السياسات العمومية بما يسمح من التأكد من تحقيق الأهداف المرسومة منها ومن كلفتها الحقيقية،
- تطوير الخدمات المسداة في مجال الاختبارات،
- تطوير مساهمة العقار الدولي في دعم الاستثمار وذلك بدفع نسق إنجاز المشاريع الكبرى والتقليص في مدتها،
- التحسين في نجاعة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء والهيئات التحكيمية.

✓ **أولويات البرنامج:**

جرد وتقييم الأصول الثابتة للدولة حتى يتسنى إدراجها بالموازنة الإفتتاحية للدولة لسنة 2022،

الرفع من نسق تدخّلات مختلف الهياكل الإدارية الساهرة على حماية أملاك الدولة.

2- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج حماية أملاك الدولة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج حماية أملاك الدولة:

لبرنامج "حماية أملاك الدولة" هدف استراتيجي وحيد يتمثل في ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها وذلك عبر تدخل مختلف الهياكل الإدارية التابعة للبرنامج كل في مجاله.

الهدف 2-1: ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها

- **تقديم الهدف:** يتمثل الهدف في العمل على حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها بمختلف أصنافها وفي جميع مراحلها، حيث تتنوع أوجه الحماية بين مختلف الهياكل المكونة للبرنامج، وتتم هذه الحماية بالأساس عن طريق ضبط أملاك الدولة وتقييمها ثم مراقبة طرق التصرف فيها والدفاع عنها في حال الإعتداء عليها.

- **مرجع الهدف:**
  - برنامج حماية أملاك الدولة،
  - البرنامج الفرعي حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** تم اعتماد مؤشر استراتيجي واحد للبرنامج وهو "نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة" نظرا لتجانس الأهداف بين مختلف الوحدات الإدارية التابعة للبرنامج والرامية إلى حماية أملاك الدولة بالرغم من اختلاف آليات الحماية وطرق العمل داخل مختلف هذه الوحدات.

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1

ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2-1-1: نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة	نسبة مائوية	47,41	48,24	55,59	51,59	57,59	61,53	66,53

2-2- تقديم أنشطة برنامج حماية أملاك الدولة:

يرتكز البرنامج على نشاط رئيسي وحيد وهو حماية أملاك الدولة، ويشمل مختلف العمليات الإدارية والقانونية التي تقوم بها مختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج كل في مجاله، ويعد الأمر عدد 357 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019 والمتعلق بتنظيم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الإطار المنظم لهذا النشاط الذي ينقسم الى أربعة أنشطة فرعية (تمثيل الدولة لدى القضاء، الإختبارات، تدقيق ومراقبة، ضبط أملاك الدولة).

جدول عدد6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج حماية أملاك الدولة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها	**نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة % 57,59**	تمثيل اللجان المستحدثة والمكلفة باسترجاع والتصرف في الأموال المنهوبة بالهياكل الأخرى القائم في حقها إصدار بطاقات إلزام وذلك لاستخلاص الديون التي كلفت بها إبرام الصلح مع الخصوم في المواد المدنية والإدارية والجزائية والتعويض عن حوادث المرور تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تكون الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها تقديم الاستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية ضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها تحديد قيمة الأصول التجارية واللزمات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الانتزاع القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية والهندسية الخاصة بأملاك الدولة تطوير النصوص القانونية وإرساء أدلة الإجراءات المتعلقة بها بما يجعلها بمنأى عن كل اعتداء أو تلاعب وكذلك بالرّفع من مردوديتها الاقتصادية اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية وضمان تكوين رقابي منسجم مع المعايير الدولية بالنسبة للمراقبين ضبط كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة بالتعاون مع المصالح العمومية المستغلة لهاته الأملاك مسك سجلات ودفاتر كشف لهاته الأملاك متابعة ضبط الأملاك الراجعة للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات ودفاتر كشف هذه الأملاك الأمر عدد 357 لسنة 2019 المؤرخ في21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**حماية أملاك الدولة**	**33 036**

3- نفقات برنامج حماية أملاك الدولة:

3-1- ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج حماية أملاك الدولة 33,036 مليون دينار، وتتوزع كما يلي:

جدول عدد7:

ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	10 416	14 901	21 204	6 303	42,30
نفقات التسيير		768	2 982	2 214	288,28
نفقات التدخلات					
نفقات الإستثمار	208	10 025	8 850	-1 175	-11,72
نفقات العمليات المالية					
بقية النفقات					
المجموع	**10 624**	**25 694**	**33 036**	**7 342**	**28,57**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة

لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

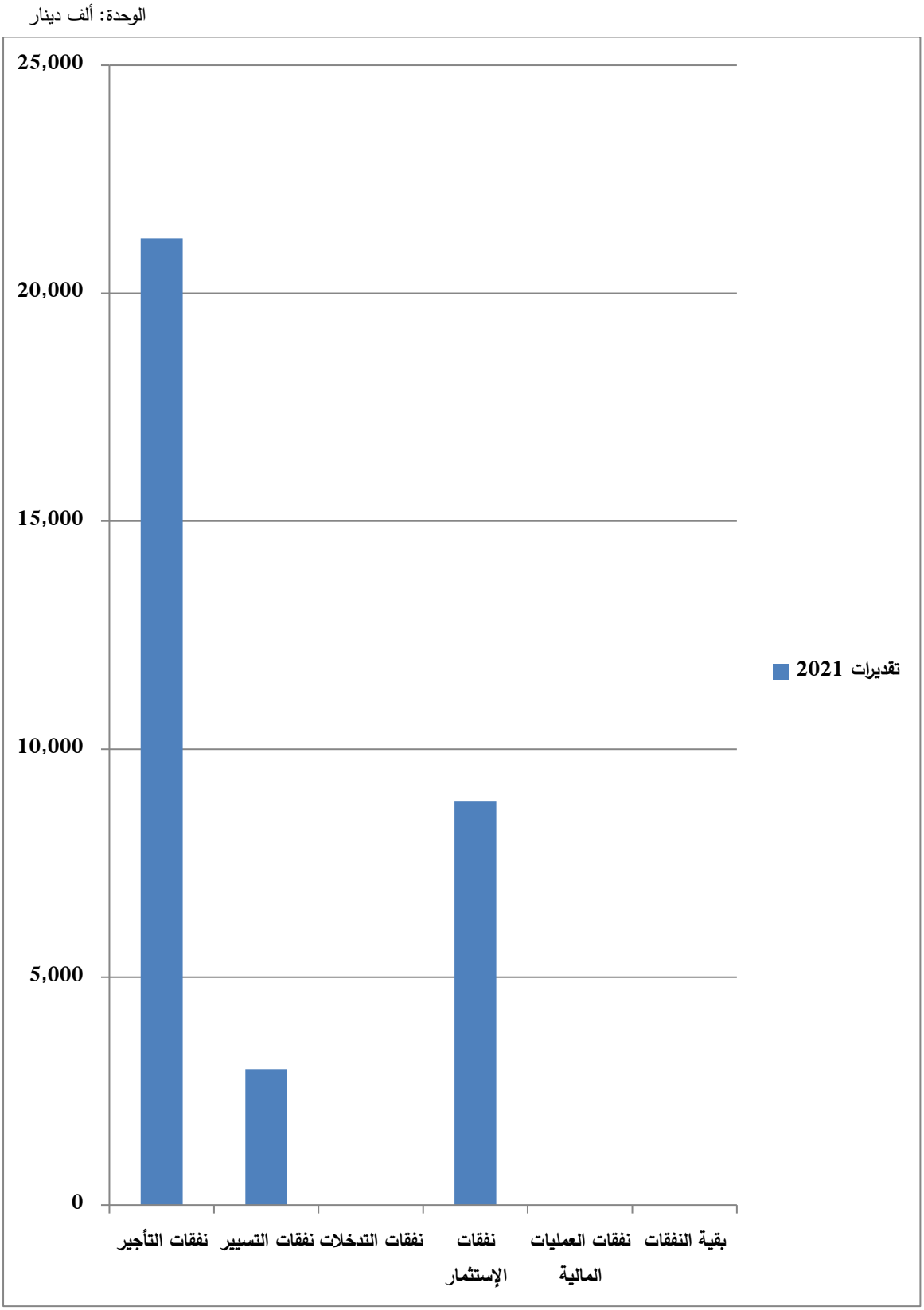

جدول عدد 8:

ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة حسب مآل النفقة *

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2021-2020 المبلغ (2)-(1)	نسبة التطور 2021-2020 النسبة (%) (2)-(1)/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**					
حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها	حماية أملاك الدولة	10 624	25 694	33 036	7 342	28,57
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**10 624**	**25 694**	**33 036**	**7 342**	**28,57**
مجموع البرنامج		**10 624**	**25 694**	**33 036**	**7 342**	**28,57**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

- **البرنامج لا يحتوي على برامج فرعية جهوية.**
- **البرنامج يتكون من برنامج فرعي واحد ونشاط رئيسي واحد.**

ستشهد نفقات سنة 2021 الخاصة ببرنامج حماية أملاك الدولة، على الرغم من تراجع نفقات الإستثمار، ارتفاعا ملحوظا فاق 28 % مقارنة بنفقات سنة 2020 الخاصة بهذا البرنامج، ويعزى ذلك الارتفاع خاصة إلى:

★ ارتفاع نفقات التأجير الخاصة بهذا البرنامج تقدر بـ 6,303 مليون دينار، أي بنسبة تطور فاقت 42 %، ويرجع هذا الارتفاع خاصة إلى:

- الترفيع في الأجور طبقا للأمر عدد 767 لسنة 2020،
- الترفيع في المنح الخاصة بالمهندسين طبقا للأمر عدد 73 لسنة 2020،
- الترفيع في منحة أعضاء هيئة الرقابة طبقا للأمر 141 لسنة 2020،
- الترفيع في منحة مستشاري المصالح العمومية طبقا للأمر عدد 114 لسنة 2020،

- الترفيع في منحة ضبط ومتابعة المستحقات طبقا للأمر عدد 622 لسنة 2019 تنقيحا للأمر عدد 211 لسنة 2015،
- إصلاح توزيع الأجور بين البرامج طبقا لمنظومة إنصاف، خاصة بالنسبة لبرنامج حماية أملاك الدولة الذي شهد سنة 2020 نقصا على حساب برنامج التصرف في أملاك الدولة.

★ ترسيم اعتمادات بنفقات التسيير الخاصة بهذا البرنامج تقدر بـ 2,2 مليون دينار لفائدة "صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور"، لم تكن مدرجة سابقا بنفقات هذا البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تخصيص اعتمادات في نفقات الإستثمار الخاصة ببرنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2021 قدرت بـ 850 ألف دينار بعنوان ترسيم مشاريع جديدة (إحصاء أملاك الدولة، تقييم الأصول الثابتة، مراقبة السيارات الإدارية)، فقد شهدت نفقات الإستثمار الخاصة بهذا البرنامج تراجعا يقدر بـ 1,175 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض فاقت 11 %، ويعود ذلك بالأساس إلى التخفيض في مبلغ الإعتمادات المخصصة لفائدة "صندوق دعم الرصيد العقاري" من 10 مليون دينار سنة 2020 إلى 8 مليون دينار سنة 2021.

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج حماية أملاك الدولة:

من المتوقع أن تشهد نفقات البرنامج إرتفاعا مطّردا خلال السنوات القادمة استجابة لمتطلبات الترفيع في نسق التدخلات لحماية أملاك الدولة من خلال القيام بالمعاينات الميدانية لجرد وتقييم ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة وتماشيا مع القانون الأساسي للميزانية الجديد وقرار وزير المالية المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية لإدراجها ضمن موازنة الدولة حيث من المنتظر في هذا الإطار أن يتواصل ترسيم اعتمادات مخصصة للإستثمار خلال السنوات القادمة مع ارتفاع في نفقات التأجير في حين ستشهد نفقات التسيير ارتفاعا طفيفا يعود إلى التوجه العام للدولة في الضغط على نفقات التسيير.

جدول عدد9:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023)

لبرنامج حماية أملاك الدولة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير			10 416	14 901	21 204	22 180	23 000
نفقات التسيير				768	2 982	3 070	3 160
نفقات التدخلات							
نفقات الإستثمار			208	10 025	8 850	9 200	9 400
نفقات العمليات المالية							
بقية النفقات							
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات			**10 624**	**25 694**	**33 036**	**34 450**	**35 560**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات			**10 624**	**25 694**	**33 036**	**34 450**	**35 560**

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

اسم رئيس البرنامج: السيد **رضا الجبالي**، المدير العام للمصالح المشتركة

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج": غرة جانفي 2020

1- تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته:

1-1- خارطة برنامج القيادة والمساندة:

2-1- استراتيجية برنامج القيادة والمساندة:

✓ التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

يرمي برنامج القيادة والمساندة إلى إرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" والمتمثلة في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع والحرص على تقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع وتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين عبر مراعاة التناصف في إسناد الامتيازات مثل التكليف بالخطط الوظيفية وتدعيم بلوغ المرأة للمواقع العليا لاتخاذ القرار إضافة إلى المشاركة في دورات التكوين والتربصات بالخارج.

✓ أهم الإشكاليات:

تتمثل أهم الإشكاليات التي تعيق الوصول إلى الأهداف المرسومة في تجميد الانتدابات وتعدد إجراءات التسوية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للإدارة من ناحية الاختصاصات ومن ناحية الوظائف، لا سيما في ظل تواتر تدخل الدولة في الشأن الاجتماعي الشيء الذي قد يؤثر سلبا على نجاعة وفاعلية مسار التصرف في الموارد البشرية والموازنة بين كل فئات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك يواجه البرنامج إشكاليات متعلقة بالموارد المالية تتمثل خاصة في التخفيض من اعتمادات الدفع اللازمة للاستثمارات المباشرة نتيجة الضغوطات التي تعيش على وقعها المالية العمومية وما قد ينجر عن ذلك من أخطاء تصرف في حالة اللجوء إلى تسجيل متخلدات ذات أثر سلبي على ميزانية المهمة وعلى التوازنات المالية للدولة.

✓ المحاور الإستراتيجية:

يعد برنامج القيادة والمساندة النواة الصلبة في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف باعتباره يسهر على تقديم الدعم المادي واللوجستي للبرامج العملياتية الأخرى لتحقيق أهدافها المرسومة

في قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية لمعاضدة مجهود الدولة في تعبئة الموارد المالية واستحثاث نسق التنمية بالجهات الداخلية خاصة ويعمل البرنامج على:

- حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية،
- تطوير المنظومة القانونية والتشريعية للقطاع،
- تطوير المنظومات المعلوماتية المعتمدة في شتى المجالات والتأهيل الرقمي للإدارة،
- تأهيل المصالح الإدارية المتدخلة،
- إعادة هيكلة بعض الهياكل التابعة للمهمة في اتجاه إضفاء نجاعة على خدماتها ذات العلاقة بحماية ومتابعة التصرف في أملاك الدولة العقارية والمنقولة.

✓ أولويات البرنامج:

إن أهم الأولويات التي تم ضبطها لهذا البرنامج تندرج في إطار التوجهات الوطنية للرقي بجودة الخدمات الإدارية وذلك بالتركيز على المحاور التالية:

- تحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة،
- ترشيد الاستهلاك،
- تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- الحرص على دعم ثقافة التجديد و امتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- تعزيز لامركزية التكوين من خلال مواصلة برمجة دورات تكوينية على مستوى الجهات لتنمية القدرات المهنية للأعوان و دعم حظوظهم في المناظرات الداخلية للترقية بالإضافة إلى تنمية مهارات العملة لتحسين الخدمات المسداة من طرفهم.

2- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج القيادة والمساندة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج القيادة والمساندة:

يضم برنامج "القيادة والمساندة" هدفا استراتيجيا وحيدا يتمثل في حسن القيادة والتصرف في الموارد.

الهدف 9-1: حسن القيادة والتصرف في الموارد:

- **تقديم الهدف:** تحسين القيادة والتصرف في الموارد والعمل على حسن توظيفها.
- **مرجع الهدف:**
  - برنامج القيادة والمساندة،
  - البرنامج الفرعي القيادة والدعم والمساندة.
- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:**

تم اعتماد هذا المؤشر للدفع نحو تقليص نسبة الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة وتوجيهها عند الضرورة للبرامج العملياتية الأخرى كخيار استراتيجي يساعد على تنمية مواردها بشكل يسمح بإنجاز المشاريع المناطة بعهدتها في ظروف عادية تجسيما لإستراتيجية القطاع.

جدول عدد 5

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 9-1:

حسن القيادة والتصرف في الموارد

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 9-1-1: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	نسبة مائوية				30	30	29	28

2-2- تقديم أنشطة برنامج القيادة والمساندة:

يرتكز البرنامج على نشاطين رئيسيين يشملان مختلف العمليات الإدارية والمالية والقانونية التي تقوم بها مختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج كل في مجاله، وهما:

- قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة،
- التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك.

جدول عدد6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
حسن القيادة والتصرف في الموارد	فاعلية برنامج القيادة والمساندة % 30	إحكام توزيع الأعوان بين مختلف البرامج العملياتية. توزيع نفقات التسيير والتدخلات والإستثمار بين مختلف البرامج العملياتية	قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة	2 805
			التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك	22 676

3- نفقات برنامج القيادة والمساندة:

3-1- ميزانية برنامج القيادة والمساندة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة 25,481 مليون دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد7:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	30 286	17 442	17 840	398	2,28
نفقات التسيير	4 551	6 717	3 821	-2 896	-43,11
نفقات التدخلات	1 406	833	833	0	0
نفقات الإستثمار	1 707	2 405	2 987	582	24,20
نفقات العمليات المالية					
بقية النفقات	14 744				
المجموع	**52 694**	**27 397**	**25 481**	**-1 916**	**-6,99**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

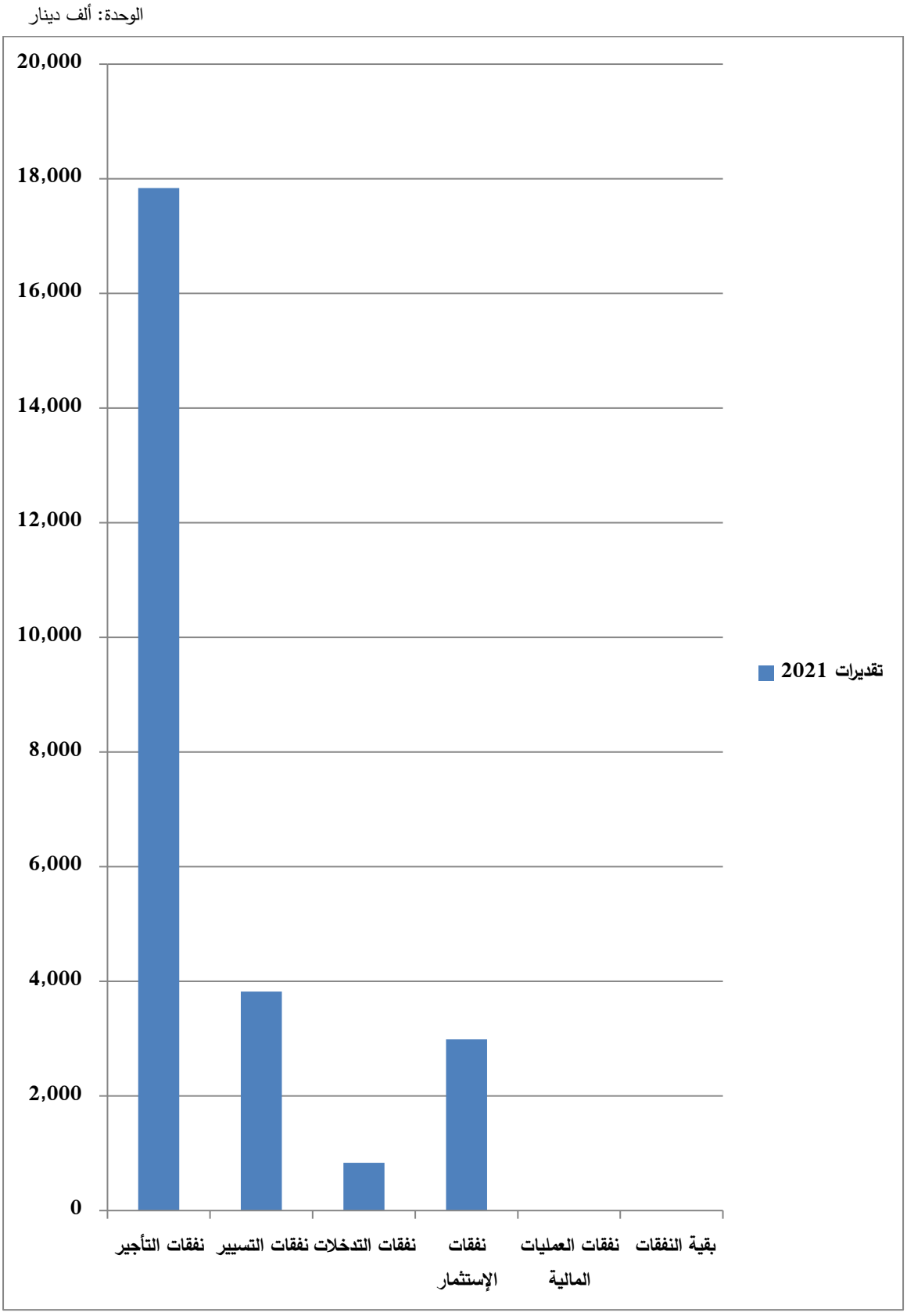

جدول عدد 8:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة *

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2021-2020 المبلغ (1)-(2)	نسبة التطور 2021-2020 النسبة (%) (1)-(2)/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
القيادة والدعم والمساندة	قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة		2 324	2 805	481	20,70
	التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك		25 073	22 676	-2 397	-9,56
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**52 694**	**27 397**	**25 481**	**-1 916**	**-6,99**
مجموع البرنامج		**52 694**	**27 397**	**25 481**	**-1 916**	**-6,99**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

- **البرنامج لا يحتوي على برامج فرعية جهوية.**
- **البرنامج يتكون من برنامج فرعي واحد ونشاطين رئيسيين.**

على الرغم من ارتفاع في نفقات الاستثمار الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة يقدر بـ 582 ألف دينار، أي بنسبة تطور بـ 24,20 %، وارتفاع في نفقات التأجير يقدر بـ 398 ألف دينار، أي بنسبة تطور بـ 2,28 %، فإن النفقات الجملية الخاصة بهذا البرنامج ستشهد سنة 2021 تراجعا في حدود 7% مقارنة بنفقات سنة 2020، ويعزى هذا التراجع خاصة إلى التخفيض في نفقات التسيير يقدر بـ 2,896 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض فاقت 43 %، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تغيير تحميل نفقات صندوق ضمان حوادث المرور من برنامج القيادة والمساندة إلى برنامج حماية أملاك الدولة.

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة والمساندة:

تم تقدير نفقات برنامج القيادة والمساندة على المدى المتوسط 2021-2023 بالاعتماد على المبالغ المضمنة بمكتوب السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار المحدد لأسقف الاعتمادات بميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

جدول عدد9:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023)

لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	27 409	26 572	30 286	17 442	17 840	18 662	19 351
نفقات التسيير	4 399	3 846	4 551	6 717	3 821	3 928	4 039
نفقات التدخلات	885	788	1 406	833	833	880	880
نفقات الإستثمار	2 171	2 777	1 707	2 405	2 987	3 315	3 680
نفقات العمليات المالية							
بقية النفقات	12 379	15 012	14 744				
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**47 243**	**48 995**	**52 694**	**27 397**	**25 481**	**26 785**	**27 950**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**47 243**	**48 995**	**52 694**	**27 397**	**25 481**	**26 785**	**27 950**

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

التصرف في أملاك الدولة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية

رمز المؤشر : 1-1-1

تسمية المؤشر: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية

تاريخ تحيين المؤشر: الثلاثية الأولى من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التصرف في أملاك الدولة
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة
3. **تعريف المؤشر:** حسن التصرف في العقارات يشتمل على توظيف العقارات الدولية الفلاحية وكذلك تسوية الوضعيات القديمة للعقارات الدولية الفلاحية
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** $\frac{\text{مجموع مساحات العقارات الدولية الفلاحية الموظفة بالتخصيص أو الكراء أو البيع}}{\text{مجموع مساحات العقارات الدولية الفلاحية المطلوبة والقابلة للتوظيف}} \times 100$
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- مساحة العقارات الدولية الفلاحية المسوغة: هي المساحات المسوغة تبعا لإبرام عقود الكراء والمنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية المضمّنة بالملفات القانونية لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية والمقاسم الفنية ومختلف المقاسم الأخرى المنصوص عليها بالملفات الواردة من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية.

- مساحة العقارات الدولية الفلاحية موضوع معاوضة أو تفويت أو تخصيص أو إتفاقيات أو الترخيص بأمر في التفويت.

- مساحة العقارات الدولية الفلاحية المباعة: هي مساحة العقارات الدولية الفلاحية موضوع تسوية حسب الأمر الحكومي عدد 1870 والمبرم في شأنها عقد بيع.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جداول ومعطيات إحصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المصالح المختصة
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** موفى شهر مارس من كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** 67,70 % سنة 2023
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** أحمد وديع الباهي: رئيس مصلحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية	نسبة مائوية	-	-	44,81	39,40	55,68	61,95	67,70

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

* إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستتمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.

* خـلال سنة 2023 نتوقع أن يصل المؤشّـر إلى نسبة 67,70 % و ذلك بعـد تنقيح الأمر الحكومي عدد 167 لسنة 2018 المتعلق بإحداث وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية لترتقي إلى إدارة عامة عوضا عن إدارة مركزية مع تدعيمها بالموارد البشرية اللازمة ومزيد اكتساب الخبرة الكافية للإطارات المكلفين بهذه المهمة على المستويين المركزي والجهوي في معالجة الملفات.

* يتوقع انخفاض في المؤشر هذه السنة ويعود ذلك من جهة إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ومن جهة أخرى إلى إدراج مساهمة الإدارات الجهوية لأول مرة في احتساب المؤشر.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

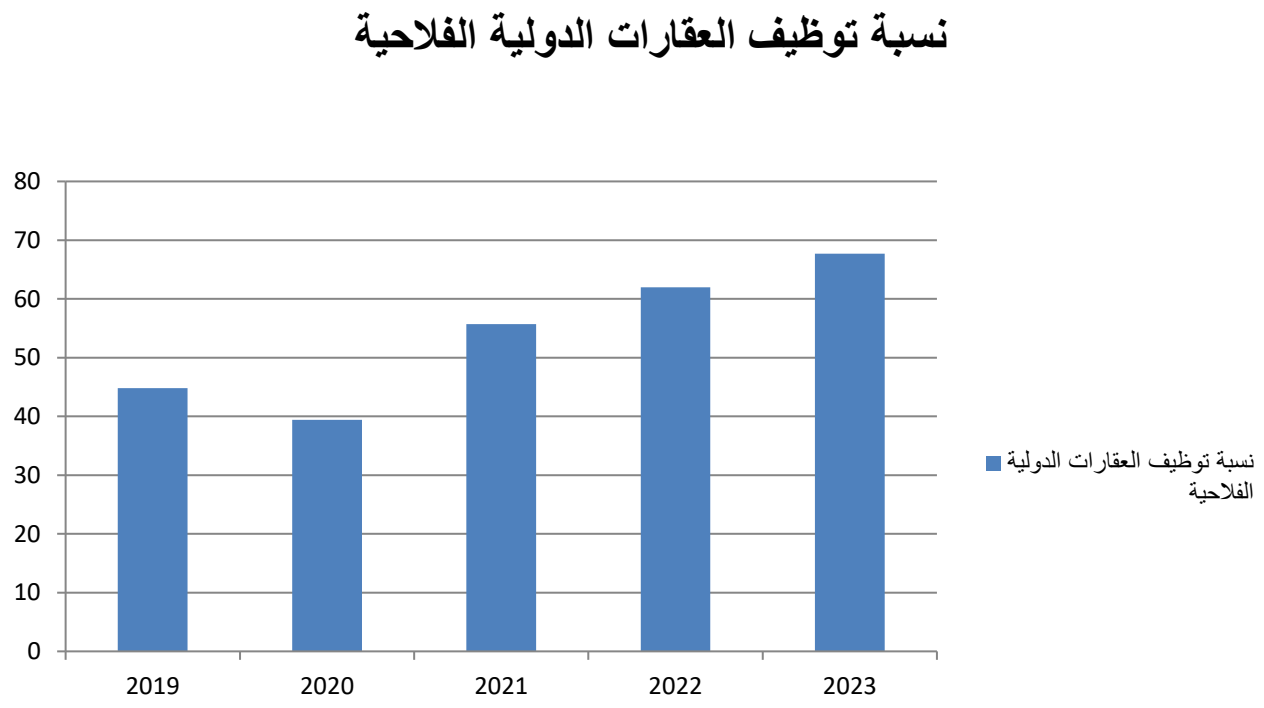

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر : نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية	%67,70	%55,68	– تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري. – تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري. – العمل على تدعيم الإدارة بالموارد البشرية والوسائل المادية واللوجستية ليتسنى تنفيذ المهام المناطة بعهدتها كجرد وإحصاء العقارات الراجعة بالملكية للدولة – الومضات التحسيسية والإشهارية التي دعت من خلالها الوزارة المنتفعين بالتسوية إلى تقديم ملفاتهم – برمجة أيام دراسية حول سبل تطبيق و توضيح الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 –إعداد مذكرات عمل وجلسات عمل لتجاوز بعض الإشكاليات المطروحة التي تعيق عملية التسوية – دورية أعمال اللجنة الوطنية الإستشارية وتطبيق ما جاء فيها. – الحرص على المتابعة للملفات المعطلة وحث المستغلين لبعض العقارات الدولية الفلاحية على إتمام إجراءات التسوية لبعض الوضعيات التي تستوجب ذلك وعند الاقتضاء تفعيل إجراءات التقاضي. – إنجاز مقررات التخصيص وإتفاقيات منح حق الإرتفاق وحق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية على المستوى الجهوي وذلك في إطار تفعيل الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية. – الرفع من نسق عملية تضمين الرسوم العقارية خاصة على المستوى الجهوي بخصوص العقارات الدولية الفلاحية ومزيد التنسيق بين الأطراف المتدخلة في عملية تحويز المنتفعين بالمقاسم الدولية الفلاحية خاصة ديوان الأراضي الدولية والإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية للحرص على تحويز المنتفعين في أفضل الآجال. – التبادل البيني للحصول على شهائد الملكية أو الرسوم العقارية (ادارة الملكية العقارية) أو أمثلة الرسوم العقارية (ديوان قيس الأراضي). – مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان.	- توظيف العقارات الدولية الفلاحية - أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية	3 787 ألف دينار 7 238 ألف دينار

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

* عزوف المعنيين بالتسوية عن خلاص ثمن العقارات المعنية وعن إمضاء عقود البيع.

* بطء ديوان قيس الأراضي المسح العقاري في انجاز الأعمال الفنية.

* المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الادارة في دراسة الملفات الواردة وفي اجراء الابحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة ان تبذل مجهودات ووقت كبيرين في دراسة ملفات طلبات كراء او تخصيص او بيع دون ان تكون هاته الملفات قابلة للتوظيف في الأخير.

* نقص في الموارد المادية والبشرية.

* ضرورة دعم الإدارات الجهوية التابعة للوزارة ماديا ولوجستيا لارتباط مآل الملف بها.

* عدم التوازن والتطور في حجم المساحات الموظفة من فترة إلى أخرى بسبب ما تستغرقه عملية الفصل في ملفات الإتفاقيات والتخصيص من مدة طويلة قبل الوصول لإعداد وثيقة التوظيف النهائي للعقار الدولي الفلاحي المطلوب من ناحية أولى، ونظرا لشمول تلك الطلبات عادة لمساحات غير ذات أهمية.من ناحية ثانية.

* عدد الطلبات المتعلقة بالإدماج ضمن الملك العمومي (غابي، للمياه، للمساجد، للطرقات...) غالبا ما تكون محدودة وتتعلق بمساحات شاسعة جدا وبالتالي فإنه في صورة إعتمادها كعنصر من عناصر التوظيف على غرار الإتفاقيات والتخصيص ضمن مؤشر قيس الأداء سيسبب خللا كبيرا في نسب تطور المساحات الموظفة من فترة إلى أخرى وطرح تساؤلات حول الإختلال في حجم جملة تلك المساحات. وهو ما سيؤثر حتما وبصفة سلبية في ضمان التطور الآلي للأداء واستحالة القيام بالتقديرات المستقبلية بصفة موضوعية.

* إشكاليات تتعلق بتضمين الرسوم العقارية على مستوى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وهي تتطلب حيزا زمنيا لتجاوزها وهي تتعلق :

1- الحصول على شهائد الملكية أو الرسوم العقارية (ادارة الملكية العقارية) أو أمثلة الرسوم العقارية (ديوان قيس الأراضي).
2- اعداد الأمثلة الرفع الطبوغرافي بالنسبة للعقارت غير المسجلة.
3- بعض الملفات يتطلب درسها حيزا زمنيا يتعلق خاصة في إصلاح معطيات نماذج مشاريع عقود الكراء.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية

رمز المؤشر : 1-1-2

تسمية المؤشر: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية

تاريخ تحيين المؤشر: الثلاثية الأولى من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التصرف في أملاك الدولة
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة
3. **تعريف المؤشر:** حسن التصرف في العقارات يشتمل على توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية وكذلك تسوية التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص

4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** $\frac{\text{مجموع العقارات الدولية غير الفلاحية الموظفة بالتخصيص أو الكراء أو البيع}}{\text{مجموع العقارات الدولية غير الفلاحية المطلوبة والقابلة للتوظيف}} \times 100$

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- العقارات الدولية غير الفلاحية المنصوص عليها بعقود بيع وكراء فعلية والتي تم تخصيصها فعليا

- العقارات الصادر بشأنها قرارات تفويت والراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
- العقارات موضوع معاوضة أو تفويت أو تخصيص أو إتفاقيات أو الترخيص بأمر في التفويت

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جداول ومعطيات إحصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المصالح المختصة
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** موفى شهر مارس من كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** 74,65 % سنة 2023
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** رضا الثلجاوي: كاهية مدير

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية	نسبة مائوية	-	-	54,08	58,23	66,79	71,82	74,65

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستتمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة،

- بعض الطلبات تتضمن مساحات شاسعة وهي حاليا لا تزال تحت الدرس و لم يتم توظيفها بعد وهذا ما يفسر ارتفاع المساحة الجملية القابلة للتوظيف وبالتالي انخفاض نسبة التوظيف،

- في غالب الأحيان تتوقف إجراءات التفويت بعد أن يحظى الملف بموافقة اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية وتتم مكاتبة الجهة المستفيدة من التفويت قصد العمل على خلاص ثمن بيع العقار المقدر من قبل خبير أملاك الدولة سواء ناجزا أو بالتقسيط دون أن تدلى الجهة المستفيدة بما يفيد الخلاص و تتولى الإدارة تذكيرها في عديد المناسبات دون جدوى وهو ما يحول دون إمضاء العقد.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

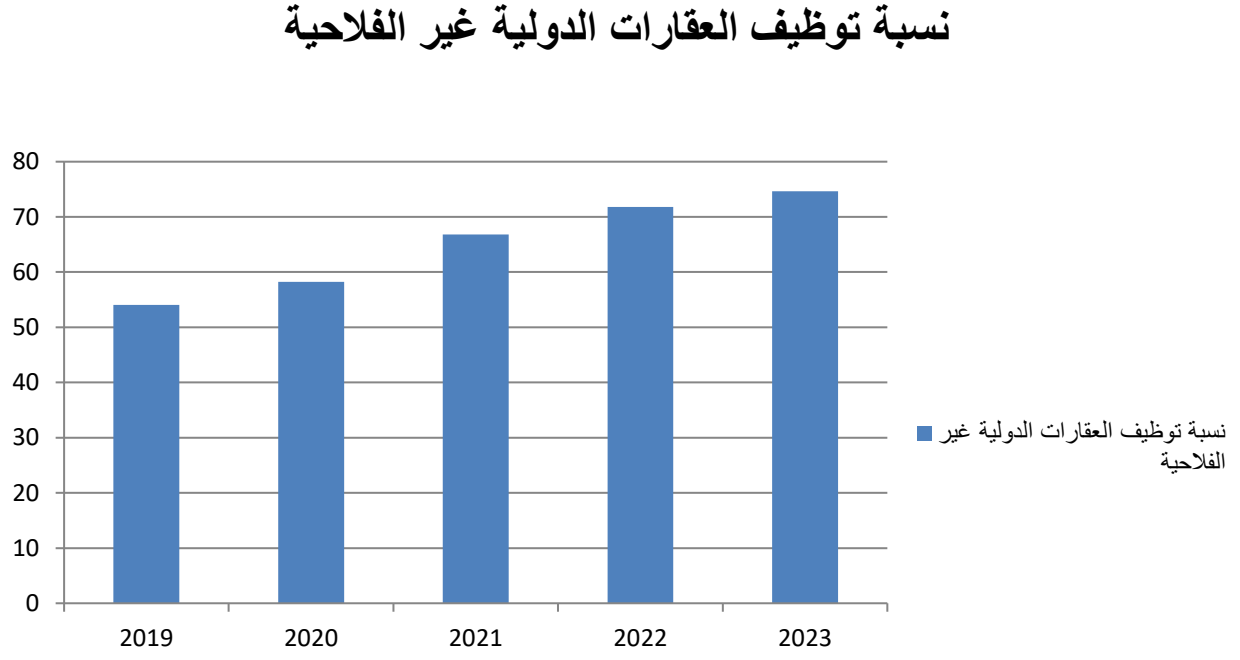

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر : نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية	%74,65	%66,79	– تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري – تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري – تفعيل استغلال التطبيقة الإعلامية الخاصة بالتجمعات السكنية على مستوى الإدارات الجهوية لإعتمادها في إنجاز العقود لاختصار الآجال – العمل على استصدار منشور مشترك بين كل من وزارات أملاك الدولة والشؤون العقارية والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والشؤون المحلية والبيئة قصد التسريع في المصادقة على ملفات التقسيم من طرف اللجان الفنية للتقسيمات –التنسيق مع الأطراف المتداخلة قصد العمل على تغطية التجمعات السكنية الغير عمرانية بأمثلة تهيئة عمرانية – العمل على تشريك السلط المحلية والجهوية في حث المواطنين على تسوية وضعياتهم العقارية.	– توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية ومتابعة التصرف في المنقولات التابعة للدولة – أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية	5 958 ألف دينار 7 238 ألف دينار

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الادارة في دراسة الملفات الواردة وفي اجراء الابحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة ان تبذل مجهودات ووقت كبيرين دراسة ملفات طلبات كراء او تخصيص او بيع دون ان تكون هاته الملفات قابلة للتوظيف في الأخير
- عدم رصد ميزانية خاصة بوحدة التصرف حسب الأهداف لتسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص
- نقص في الموارد البشرية
- ضعف الموارد المادية واللوجستية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة توفير الرصيد العقاري

رمز المؤشر : 1-1-3

تسمية المؤشر : نسبة توفير الرصيد العقاري

تاريخ تحيين المؤشر : موفى السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** التصرف في أملاك الدولة
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان حسن التصرّف في أملاك الدولة
3. **تعريف المؤشر :** العقارات المسوّاة مقارنة بالعقارات المطلوبة
4. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** : $\frac{\text{العقارات المسواة}}{\text{العقارات المطلوبة}} = \frac{A+B+C}{D+E+F} \times 100$

A : العقارات المقتناة بالإنتزاع أو المراضاة	**D :** العقارات المطلوب إقتناؤها
B : العقارات الصادر في شأنها أحكام بالتسجيل لفائدة ملك الدولة	**E :** العقارات المقدّمة للتسجيل
C : العقارات المصادق على تحديدها بأمر	**F :** العقارات المحدّدة من قبل لجان الإستقصاء والتحديد

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

– العقارات المزمع شراؤها لفائدة المشاريع العمومية والتي ورد بخصوصها طلب اقتناء من طرف الوزارات صاحبة المشاريع.

– العقارات التي رفض مالكوها القيمة المعروضة عليهم والتي صدرت بشأنها أوامر انتزاع

– العقارات المقدمة للتسجيل منذ انطلاق برنامج تسجيل ملك الدولة

– العقارات المصادق على تحديدها بمقتضى أمر

– العقارات الصادر في شأنها أحكام بالتسجيل منذ انطلاق برنامج تسجيل ملك الدولة

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير نشاط الإدارة

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- الملفات الفنية المحالة من طرف مختلف الوزارات والمتعلقة بطلب اقتناء عقارات لفائدة انجاز مشاريع عمومية
- تقارير لجان الإستقصاء والمصالحة
- تقارير لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية
- الأحكام الصادرة في السنة الحالية
- المطالب المقدّمة في السنة الحالية
- تقارير النشاط الشهري للجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
- تقارير النشاط السنوي للإدارة العامة للإقتناء والتحديد
- أوامر المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي

6. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 62 % سنة 2023

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : أحلام بوهلال: مديرة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة توفير الرصيد العقاري	نسبة مائوية	-	-	**30,29**	**59,15**	**60**	**61**	**62**

- لم يتمّ إعتماد المؤشر المتعلق بتوفير الرصيد العقاري خلال سنوات 2017 و2018.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستتمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة توفير الرصيد العقاري

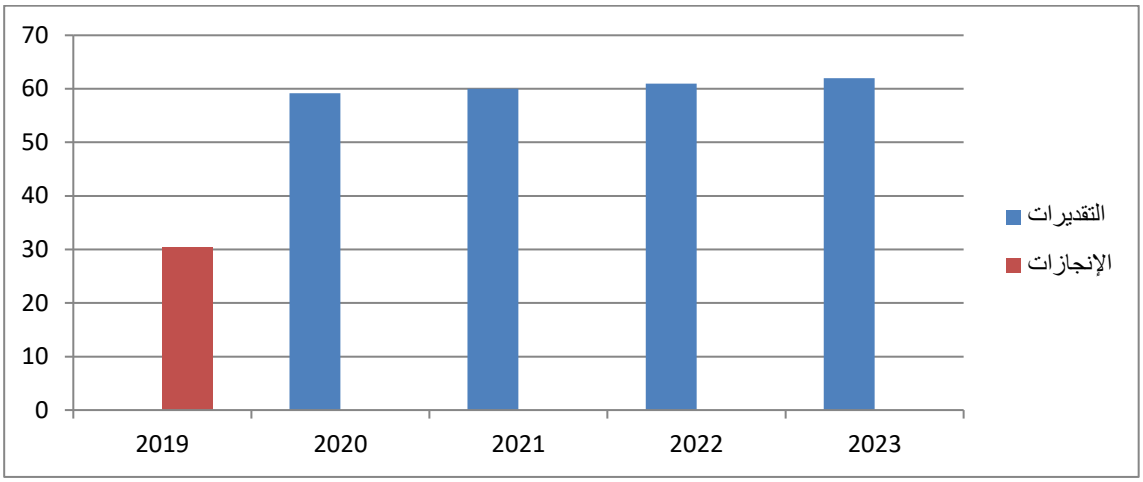

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر: نسبة توفير الرصيد العقاري	%62	% 60	– التنسيق مع مختلف الوزرات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الآجال اللازمة لتسوية الوضعيات العقارية. – التنسيق مع لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية قصد الإسراع في البت في الملفات المعروضة عليها. – التنسيق مع لجان الإستقصاء والتحديد قصد الإسراع في البت في الملفات المتعلقة بالعقارات المستقصاة. – التنسيق مع مختلف الجهات الإدارية للتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل	– توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية ومتابعة التصرف في المنقولات التابعة للدولة – أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية	5 958 ألف دينار 7 238 ألف دينار

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

النتائج المتوفرة لا تعكس فعليا نشاط الإدارة العامة للاقتناء والتحديد خصوصا وأن عملها مرتبط بتدخل عديد الجهات حيث أن استصدار أوامر الانتزاع أو أوامر المصادقة يبقى رهين الحصول على التقارير الإختتامية من قبل لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية ولجان استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة، كما أن تسجيل العقارات لفائدة الدولة يتطلب فترة زمنية طويلة في أغلب الأحيان.

بطاقة مؤشر قيس الأداء

لبرنامج

حماية أملاك الدولة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة

رمز المؤشر : 2-1-1
تسمية المؤشر: نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية أملاك الدولة
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة
3. **تعريف المؤشر:** يُعنى بقياس نسبة العمليات المنجزة خلال السنة لغرض حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة + نسبة الإختبارات المنجزة + نسبة المهمات الرقابية المبرمجة المنجزة + نسبة التحيين بسجلات أملاك الدولة)/4
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
   - عدد الأحكام الصادرة لفائدة المكلف العام بنزاعات الدولة
   - عدد الأحكام الصادرة في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة
   - عدد مطالب الإختبار الواردة على الإدارة
   - عدد ملفات الإختبار المنجزة خلال السنة
   - عدد المهمات الرقابية المبرمجة خلال السنة
   - عدد المهمات الرقابية المنجزة خلال السنة
   - عدد عمليات التحيين المنجزة بسجلات أملاك الدولة
   - العدد الجملي للترسيمات المستهدفة بعملية التحيين
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مراسلات إدارية، المنظومات الإعلامية المعتمدة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المنظومات الإعلامية
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية السنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 66,53 % سنة 2023
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد قيس الهذلي: كاهية مدير

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة	نسبة مائوية	47,41	48,24	55,59	51,95	57,59	61,53	66,53

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة لسنة 2020 تراجعا طفيفا مقارنة بالسنة الفارطة نتيجة ما يشهده الوضع الصحي العام بالبلاد، لكن من المنتظر أن يشهد المؤشر تحسنا ملحوظا سنة 2021 والسنوات الموالية خاصة أمام حرص وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة بها تحضيرا لإعداد حسابات الدولة وفقا لأحكام القانون الأساسي للميزانية ولقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية لإدراجها ضمن موازنة الدولة.

كما ينتظر أن تحافظ نسبة إنجاز المهمات الرقابية خلال السنوات 2021-2023 على نسقها التصاعدي نتيجة الانتدابات الجديدة و التحسّن الملموس في جودة التأطير والتكوين.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

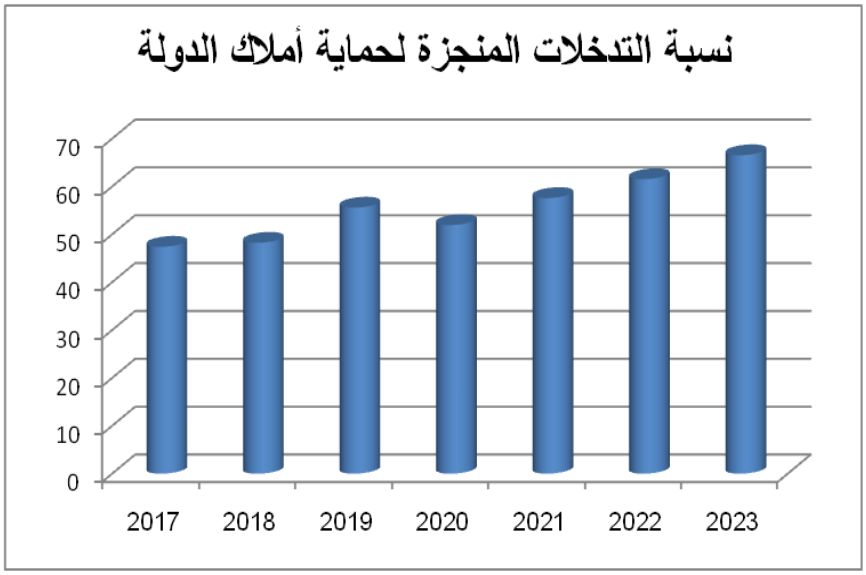

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة	%66,53	%57,59	تمثيل اللجان المستحدثة والمكلفة باسترجاع والتصرف في الأموال المنهوبة بالهياكل الأخرى القائم في حقها إصدار بطاقات إلزام وذلك لاستخلاص الديون التي كلفت بها إبرام الصلح مع الخصوم في المواد المدنية والإدارية والجزائية والتعويض عن حوادث المرور تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تكون الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها تقديم الاستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية ضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها تحديد قيمة الأصول التجارية واللزمات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الانتزاع القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية والهندسية الخاصة بأملاك الدولة تطوير النصوص القانونية وإرساء أدلة الإجراءات المتعلقة بها بما يجعلها بمنأى عن كل اعتداء أو تلاعب وكذلك بالرّفع من مردوديتها الاقتصادية اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية وضمان تكوين رقابي منسجم مع المعايير الدولية بالنسبة للمراقبين ضبط كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة بالتعاون مع المصالح العمومية المستغلة لهاته الأملاك مسك سجلات ودفاتر كشف لهاته الأملاك متابعة ضبط الأملاك الراجعة للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات ودفاتر كشف هذه الأملاك الأمر عدد 357 لسنة 2019 المؤرخ في21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	حماية أملاك الدولة	33 036 ألف دينار

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- يجمع المؤشر بين عدة مؤشرات فرعية تعكس نشاط مختلف الهياكل المتداخلة في البرنامج، وتتجلى حدود هذا المؤشر خاصة في طريقة إحتسابه حيث يتمّ إعتماد **معدّل المؤشرات الفرعية** الأمر الذي يمكن أن يخفي إنخفاضا حادّا في نتائج مؤشر فرعي أو إرتفاعا ملحوظا في آخر .

بطاقة مؤشر قيس الأداء

لبرنامج

القيادة والمساندة

بطـاقة مؤشر الأداء: فاعلية برنـامج القيادة والمساندة

رمز المؤشر : 9-1-1

تسمية المؤشر: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حسن القيادة والتصرف في الموارد
3. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تقليص الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة عبر حسن توزيع الأعوان والمشاريع ونفقات التسيير بين البرامج العملياتية والبرامج الفرعية والأنشطة
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** ميزانية برنامج القيادة والمساندة (المصروفة)/ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية (المصروفة)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإعتمادات المصروفة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** كشوفات منظومة أدب
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة أدب
6. **تاريخ توفّر المؤشر :**نهاية السنة المالية
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 28 % سنة 2023
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** عائشة القماطي: رئيس مصلحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
فاعلية برنامج القيادة والمساندة	نسبة مائوية	-	-	-	30	30	29	28

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**:

يهدف هذا المؤشر للتقليص من الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة وإعادة توظيفها للبرامج العملياتية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

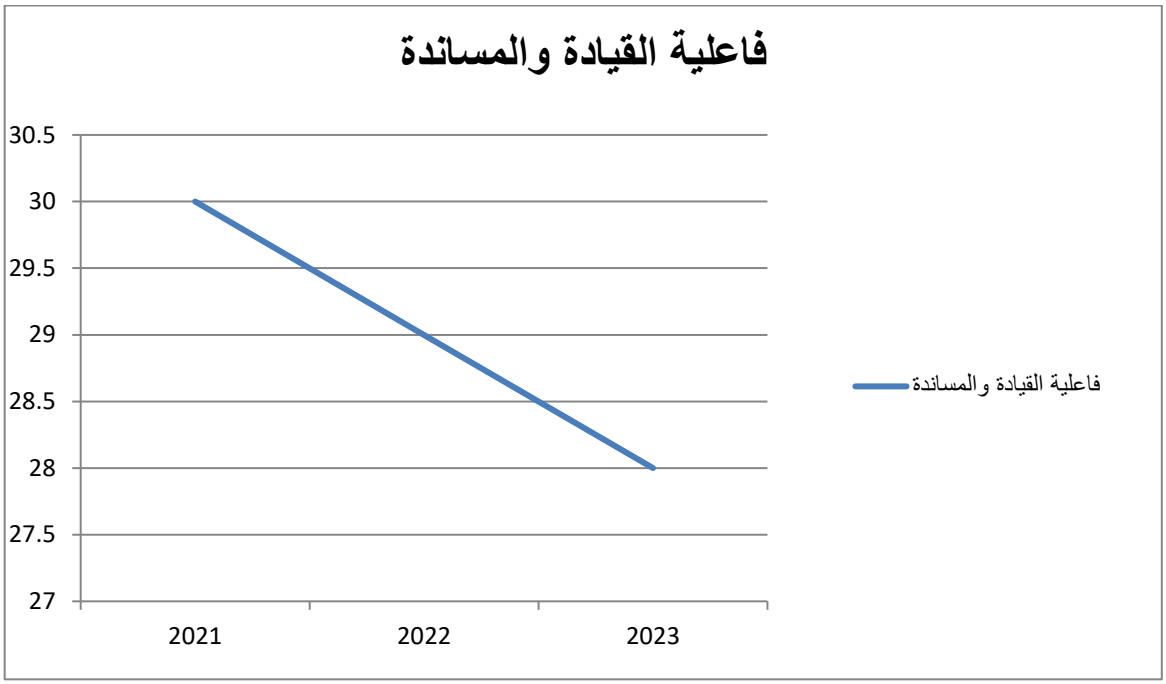

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الوحدة: ألف دينار

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	% 28	% 30	إحكام توزيع الأعوان بين مختلف البرامج العملياتية. توزيع نفقات التسيير والتدخلات والإستثمار بين مختلف البرامج العملياتية	قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة	2 805
				التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك	22 676

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يحتوي برنامج القيادة والمساندة على إعتمادات غير موزعة وهو ما قد يؤثر سلبا النسبة المائوية لهذا المؤشر.

بطاقة الفاعل العمومي

"الديوان الوطني للملكية العقارية"

المتدخل في

برنامج حماية أملاك الدولة

بطـاقة الفاعل العمومي: الديوان الوطني للملكية العقارية

1. **البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي :** حماية أملاك الدولة

I - التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** مسك السجل العقاري
2. **ترتيب الفاعل العمومي:** 1
3. **مرجع الإحداث:** الأمر عدد 758 لسنة 2019 المؤرخ في 19 أوت **2019**
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمّة والفاعل العمومي (إذا وجد):**
6. **تاريخ إمضاء آخر عقد برامج بين سلطة الإشراف والمنشأة:** تمت المصادقة على مشروع عقد برامج 2020 - 2023 بين الديوان الوطني للملكية العقارية وسلطة الإشراف من طرف مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 31 جانفي 2020 والذي تم عرضه على مختلف هياكل الوزارة وحظي بالموافقة بتاريخ 3 أوت 2020.

II- إطـار الأداء:

1. **الإستراتيجيّة العامّة:** حسن مسك السجل العقاري و حفظ الحق العيني و إشهاره
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :** مساهمة غير مباشرة
3. **أهم الأولويّات والأهداف :**

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وذلك بالتقليص آجال إسداء الخدمات وضمان دقتها وسلامتها.

- تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ وطرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم .

- تنمية وتكوين الموارد البشرية المكلفة بمسك السجل العقاري.

- تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم وإستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق و بناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.

4. مؤشّرات قيس الآداء وأهمّ الأنشطة :

الهدف	مؤشّرات قيس أداء الأهداف	تقديرات المؤشّرات	الأنشطة
الهدف 1: ضمان دقّة وسلامة الخدمات	المؤشر 1-1: نسبة عمليّات الإصلاح بالسجل العقاري	% 0,08	– دعم الموارد البشريّة وتكوينها وتأطيرها – دعم المراقبة الدوريّة لنشاط الإدارات الجهويّة ومتابعة حسن استغلال التّطبيقات الإعلاميّة – توحيد طرق العمل وتحيين دليل الإجراءات – الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلّقة بالمؤشّر 1.3:نسبة استعمال الإدارة و المؤشّر 2.3: نسبة الرّسوم العقاريّة المرقمنة .(SIF 2)للسجل الإلكتروني
الهدف2: تقليص آجال إسداء الخدمات	المؤشّر 2-1: نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف	% 85	– دعم الموارد البشريّة وتكوينها وتأطيرها خاصّة في مجال الإعلاميّة – تدعيم الادارات الجهويّة بالمعدّات الاعلاميّة – الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلّقة بالمؤشّر 1.3:نسبة استعمال الإدارة و المؤشّر 2.3: نسبة الرّسوم العقاريّة المرقمنة .(SIF 2)للسجل الإلكتروني
الهدف 3: إسداء الخدمات عن بعد	المؤشّر 3-1: نسبة استعمال الإدارة للسجل (SIF 2)الإلكتروني	%70	تعميم المنظومة الاعلاميّة الشّاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهويّة
	المؤشّر 3-2: نسبة الرّسوم العقارية المرقمنة	% 94	التّرفيع في نسق أعمال رقمنة الرّسوم العقارية وذلك بتكوين فريق عمل بكلّ ادارة جهويّة للقيام بهذه المهمّة
الهدف 4: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف	المؤشّر 4-1: نسبة الرّصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات	%30	اقتناء الرّفوف و المعدّات الخصوصيّة للحفظ
	المؤشر 4-2: حجم الرصيد الوثائقي المعالج	20 متر خطي	معالجة الوثائق باستعمال التّقنيات الإلكترونيّة و الميكروغرافيّة و ذلك بتجديد و تطوير المعدّات الخاصّة بها وتركيز منظومة إعلاميّة لبقيّة مكوّنات الرّصيد الوثائقي المحفوظ مركزيّا و جهويّا.
	المؤشّر 4-3: نسبة الوثائق التي سيتمّ ترميمها وتسفيرها مقارنة بحجم الوثائق التي تحتاج إلى ذلك	%10	– إحداث خلية خاصة بترميم وتسفير الوثائق – اقتناء المعدات الخاصة بترميم وتسفير الوثائق – تكوين فريق مختص في الغرض
الهدف 5: تنمية الموارد البشريّة	المؤشّر 5-1: نسبة التّأطير	% 64,5	– تدعيم المؤسّسة بانتدابات جديدة – الزّيادة في نسب الخطط المخصّصة للتّرقية
	المؤشّر 5-2: نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	% 12	تكثيف الدّورات التكوينيّة خاصّة في المجال العقاري
الهدف 6: إعلامية الإدارة	المؤشّر 6-1: نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدّات الإعلاميّة	% 77,74	اقتناء المعدّات الإعلامية المبرمجة ضمن الخطة الإستراتيجية وتجديد أسطول المعدّات الإعلاميّة كلّما اقتضت الحاجة ذلك

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانيّة الفاعل العمومي للسّنة الماليّة 2021 :

الإيرادات

بيان الإيرادات	منجز 2019	ميزانية 2020	تقديرات 2021
معلوم الترسيم	39229443	40000000	40000000
مداخيل الخدمات المسداة	17913472	18857386	21000000
إيرادات الأنشطة	57142915	58857386	61000000
فوائض ميزانيات سابقة	14939736	10282561	20000000
إيرادات أخرى	247046	300000	300000
الإرادات العادية الأخرى	15186782	10582561	20300000
المجموع	**72329697**	**69439947**	**81300000**

نفقات التصرف بعنوان 2021

بيان النفقات	منجز 2019	ميزانية 2020	تقديرات 2021
مشتريات	4328855	4686000	4699000
خدمات خارجية	2147182	2852000	3165000
خدمات خارجية أخرى	509981	809000	729000
أعباء مختلفة عادية	2524152	1135000	1915000
أعباء الأعوان	52526331	59742000	70240000
ضرائب وأداءات ودفوعات	10635	107000	157000
المجموع	**62047136**	**69331000**	**80905000**

قائمة النتائج المتوقعة لسنة 2021

السنة	2019	2020	تقديرات 2021
الإيرادات	72329697	69439947	81300000
النفقات	62047136	69331000	80905000
النتيجة	**10282561**	**108947**	**395000**

ميزانية التنمية

	الكلفة (د)	المبلغ المخصص
الإستثمارات المتعلقة بالمعدات والتجهيزات والأثاث والبنية التحتية	12999626050	12999626050